

الفضائيات الجزائرية الخاصة: ملاحظات نقدية للأداء الإعلامي

Algerian Private Satellite channels: Critical Notes for Media Performance

مختبر دراسات الفكر الإسلامي في الجزائر - كلية العلوم الانسانية والاجتماعية - جامعة جيلالي ليايس - سيدي بلعباس - الجزائر	علم اجتماع الاتصال	أستاذ مساعد أ. نورين عشاش MAA. Nourine Achache nourine.achache@univ-sba.dz
مختبر الدراسات الاتصالية والإعلامية - كلية العلوم الاجتماعية - جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم - الجزائر	السمعي البصري والتكنولوجيا الجديدة	طالبة دكتوراه. خديجة رغي Doctorante. Khadidja Righi righi_khadidja@outlook.fr
DOI :		

ملخص:

كان انفتاح الجزائر على قطاع الإعلام السمعي البصري بعد عقود من الانغلاق شيئا مطلوباً وجيداً بالنسبة للصحفيين وأفراد المجتمع على حد سواء، في حين تردد وتخوف منه آخرون، وبعد مرور بضعة سنوات على ظهور عشرات القنوات الجزائرية، كان لزاماً قراءة المشهد الإعلامي بصفة عامة وتقييمه ونقده من أجل تحديد نقاط القوة والضعف فيه. وقد أدرج هذا المقال بعض الملاحظات النقدية لأداء القنوات الجزائرية الخاصة، والبيئة المهنية والقانونية التي تعمل فيها.

كلمات مفتاحية: السمي البصري؛ القنوات الفضائية؛ الأداء الإعلامي؛ النقد الإعلامي.

Abstract

The opening of Algeria on the audiovisual sector after decades of been closed, was a good thing for journalists and members of society, while others were afraid of it, and in a few years after the emergence of dozens of Algerian channels. The media landscape in general has to be read, evaluated, and measured in order to identify its strengths and weaknesses.

This article included some critical observations of the performance of Algerian private channels and the professional and legal environment in which they operate.

Keywords: Audio-visual; Satellite channels; Media performance; Media criticism.

مقدمة

يعد الإعلام الفضائي في وقتنا الحالي أحد أهم معالم التطورات المتلاحقة التي يشهدها الإعلام المعاصر، وأحد أهم ملامح تطور تكنولوجيات الإعلام والاتصال بعد ظهور الأقمار الاصطناعية، حتى صرنا في عصر السماوات المفتوحة وتقارب المسافات على اتساعها وتباعدها في القرية الكونية، وقد غدا الاهتمام الشديد بإنشاء القنوات واستغلالها بالقدر الذي يخدم أهداف مؤسسيها سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو معنويين أمرا ضروريا، لما للصورة التلفزيونية من تأثير قوي في نفوس الجماهير وهيئة وتشكيل الرأي العام نحو موضوع ما، لأن "الصورة اليوم أصبحت هي المعيار والسلطة التي يحتكم بها وبواسطتها الجمهور حيال الواقع الاجتماعي بكل تقاطعاته" (الطويرقي، 1997، ص.271) وتفاعلاته.

وقد عاشت الجزائر لسنوات طوال تجربة الأحادية الإعلامية في كل أشكال الإعلام، وأحكمت السلطة قبضتها على ملكية المؤسسات الإعلامية المكتوبة والسمعية و السمعية البصرية، وأخضعت كل المضامين الإعلامية إلى المراقبة القبلية، وظل الأمر على حاله حتى وقت قريب، في حين كانت بلدان عربية أخرى قد تحررت من هذه القيود، وانتعشت ساحتها الإعلامية بقنوات فضائية ملكا للخواص.

بعد أكثر من نصف قرن على استقلال الجزائر تعلن السلطة السياسية رغبتها في تحرير قطاع الإعلام السمعي البصري في سابقة تاريخية تشهدها البلاد لأول مرة، وبعد قرابة ربع قرن عن تحرير قطاع الصحافة المكتوبة بعد التعددية السياسية، وقد جاء هذا الإعلان من خلال إصدار القانون المتعلق بالسمعي البصري في الجريدة الرسمية، وقد ضمّ 113 مادة لتنظم العمل الصحفي السمعي البصري (انظر التعليق رقم 01)، ورغم بعض الانتقادات التي طالت بعض مواد هذا القانون وخاصة منها التي تشترط أن تكون القناة "موضوعاتية"، إلا أن أكبر الإيجابيات التي تم تقنينها هي السماح للخواص بامتلاك قنوات فضائية، وكذا رفع عقوبة الحبس عن الصحفيين المتهمين بارتكاب جنح الصحافة بسبب كتاباتهم وتعبيرهم بالغرامات المالية.

لم يمض وقت طويل على صدور هذا القانون حتى بدأت أولى القنوات الفضائية الخاصة في الظهور وتوالى صدور عدة قنوات أخرى، إلى أن فاق عددها 40 قناة بعد

سنتين فقط من صدور القانون وفق إحصاءات رسمية قدمها وزير الاتصال السابق حميد قرين، ولا شك أن هذه التجربة الأولى لتلك القنوات قد عرفت بعض النجاحات والإخفاقات كأى مشروع جديد يحاول أن يصنع لنفسه إسمًا ومكانة في السوق الإعلامية.

من هذا المنطلق يسعى الباحث إلى تقييم المشهد الإعلامي السمي البصري بعد ست سنوات من صدور القانون المنظم لها، واستنباط معالم النجاح والفشل في أداء القنوات الفضائية الخاصة في الجزائر، من خلال قراءة نقدية لبعض المضامين الإعلامية، وتبقى الكثير من الملاحظات الأخرى التي يمكن استنباطها كل يوم.

1 - أهمية الاعلام الفضائي :

عادة ما تستخدم الدول أشد أنواع الأسلحة فتكا وأكثرها تطورا في حروبها العسكرية، غير أنها في المقابل لا تهمل استخدام أقوى أسلحة التغيير وصناعة الرأي في العالم، ألا وهو "الإعلام".

تلك "القوة الناعمة" التي بإمكانها التأثير بطريقة مباشرة وغير مباشرة في سلوك ووجدان ومعرفة الجماهير إزاء قضية ما، صار لها مكانة كبيرة في سياسات الدول الداخلية والخارجية وكذا الأفراد خدمة لمصالحهم، فانطبق عليهم وصف هربرت شيللر لعنوان كتابه "المتلاعبون بالعقول".

يعتبر التلفزيون أهم تلك الوسائل الإعلامية قدرة على التأثير والإقناع، حيث " كشفت الدراسات أن التلفزيون كوسيلة إعلامية لا تضاهيها وسيلة أخرى في قدرتها على تغطية الأحداث ومتابعتها ونقلها حال وقوعها، وتقديمها في مشاهد متكاملة بلغة بصرية مفهومة لغالبية الجماهير، وتزداد واقعية بلونها الطبيعي وصوتها الأصلي، وحركتها التي تجذب انتباه المشاهدين من مختلف الأعمار والثقافات" (شطاح، 2007، ص.34)، "ولم تقتصر براعة هذه الوسيلة المرئية على التأثير في مشاعر الإنسان وأحاسيسه ووعيه فحسب، وإنما تغيرت معها رؤيتنا لتفاصيل الواقع من حولنا، والكيفية التي نتعاطى بها معه في كافة المواقف والتعابير الإنسانية" (الطويرقي، 1997، ص. 267)، لما تمتلكه من أساليب جذب تشد بها انتباه المشاهد الذي يجد نفسه في موقف المتفرج للمضمون الإعلامي، دون أن يتحرك من مكانه أو يبذل جهدا عضليا في استخدامه لتلك الوسيلة.

"بعد أن أنيط بوسائل الإعلام الإخبارية الدور المهم المتمثل في القيام بدور الوسيط في الفضاء العام الحديث، فقد بدأت تلك الوسائل بممارسة قدر كبير من السلطة من خلال تقديم شهادات توثق لأحداث مثل خرق حقوق الإنسان في الدول الأخرى والحنث بالوعود السياسية وخرق المعاهدات الدولية المتعلقة بالحروب، ومن ثمّ فقد قامت بمأسسة فعل المراقبة" (ميلور، 2012، ص.264)، وقد كان للفضائيات الإخبارية العربية وتغطياتها الميدانية دورا كبيرا في تحقيق ذلك، لدرجة أنها قامت بتأليب شعوب بأكملها ضد أنظمتها الحاكمة.

يقول أحمد هاشم الشريف "إن الفضائيات العربية أصبحت واقعا ملموسا لا يمكن القفز عليه وغدا لها من التأثير على المدى القريب والبعيد ما لا يمكن تجاوزه، فهي بغض النظر عن الخلاف الثائر حولها والمآخذ عليها، قد سدت فراغا كبيرا في حياة المتلقي العربي، إذ لولاها لغدا هذا المتلقي نهبا لقنوات أجنبية تبث له ما تريد وتشكل اتجاهاته بالكيفية التي تحقق مصالحها" (عبد الباسط، 2012، ص.60)، وقد كان هذا لوقت من الزمن، خاصة مع بداية القرن الحادي والعشرين، ففي حرب الخليج الثانية بين العراق والكويت، كان الجمهور العربي يستقي معلوماته بما توجد به عليه قناة CNN الأمريكية، إذ كانت القناة الوحيدة حينها التي قامت بتغطية أحداث الحرب على المباشر (انظر التعليق رقم 02) ، وذلك قبل ظهور القنوات الإخبارية العربية التي أعادت استقطاب حصة كبيرة من تلك الجماهير إليها، ورغم ذلك لا زالت القنوات الأجنبية تركز اهتمامها على المشاهد العربي من خلال إطلاق عدد من القنوات الإخبارية الناطقة باللغة العربية، مثل قنوات روسيا اليوم و BBC عربية، وفرنسا 24، والقناة التركية وقناة العالم الإيرانية وغيرها الكثير، وذلك لما تزخر به المنطقة العربية والشرق الأوسط منها خاصة، من أحداث تعتبر مادة دسمة لنشرات تلك القنوات الإخبارية، رغم ما يقال عن نوعية التغطية بين مدافع عنها ومشكك فيها، إذ "يرى العديد من الباحثين أن وسائل الإعلام وخاصة السمعية البصرية منها تعمل على تكريس الواقع، فعلى العكس من صياغة الواقع قد تقوم بتكريس ما هو سائد، فبدلا من ابتكار شيء جديد من خلال اقتطاع جزء من الحقيقة لصورة المجتمع كاملة، ثم بناء صورة ذهنية

وصياغة واقع غير حقيقي على أساسها قد تعتمد هذه الوسائل إلى تكريس الواقع الموجود" (الحضيف، 1998، ص.44)، خدمة لأجندتها ومصالح القائمين عليها.

إنه بالرغم من كل الإمكانيات التي تملكها الصورة في التأثير والإقناع ، إلا أنها تبقى في الجهة المقابلة محل شك في ما تصوره تحديدا، لذلك كثيرا ما يُتهم التلفزيون بأنه يشوه الواقع أكثر من نقله له كما هو، حيث "يشير McQuail إلى أنه عندما نقول أن التلفزيون نافذة على العالم، فانه في الواقع قد يكون مصفاة حيث أنه لا يقدم لنا إلا نظرة محدودة، وكلما كانت هذه المصفاة متسقة كانت رؤيتنا للعالم مشوهة" (عزي وبومعيزة، 2010، ص.145).

2 - تحرير الإعلام الفضائي في الجزائر

بعد صدور القانون السمي البصري، تحرر الجمهور الجزائري من إرث إعلامي حكومي (انظر التعليق رقم 03) وصارت الخيارات الإعلامية متاحة أمامه بظهور القنوات الفضائية الخاصة التي "كسرت الاحتكار الإعلامي الرسمي وأطاحت بأوحديته، ونالت من قدرته كما من وظائفه التقليدية في مضمار تحقيق الهيمنة الإيديولوجية بلغة أنطونيو غرامشي، ومزقت شرائق الحجب عن المتلقي لتضع في حوزته إمكانيات مذهلة للاتصال بالعالم الخارجي واستقبال المعلومات المتدفقة بغير قيود وتكوين رأي مستقل في الشؤون العامة عن الخطاب الرسمي" (عزي وآخرون، 2004، ص.07) الذي كان سائدا لعقود طويلة.

"لقد كان حريا بالمحطات التلفزيونية الجادة أن تقدم للمشاهد جرعات إعلامية ترصد المشاكل الاجتماعية وتحللها، وتدعم تطلعات الأفراد للحصول على أفكار عملية قابلة للتطبيق تساعد على الارتقاء بأدوارهم داخل الأسرة وخارجها، وتعزز لديهم الشعور بالمسؤولية الفردية إزاء القضايا العامة" (النعيمي، 2005، ص.96)، وهذا ما أكدت عليه القنوات الخاصة الجزائرية من خلال تركيزها الشديد على المجتمع المحلي بكل تفاصيله، رغم بعض الانتقادات الموجهة إليها بخصوص البرامج التي تقوم ببثها، لكن يبدو أن هذه المشكلة ممتدة وتطال كثيرا من القنوات حتى في المجتمعات الغربية، إذ "في ظل الانتقادات التي توجه من قبل النخب في مجتمعات أمريكا وبريطانيا حول الصناعة البرمجية الهابطة والاستهلاكية التي يطرحها الإعلام المرئي في السوق

الإعلامية، تتزايد التكتلات في هذه المشاريع الرأسمالية بدرجة ستجعل من مجابهتها أمرا مستحيلا، خاصة أن فلسفة هذه المؤسسات الإعلامية تقوم على الإغراق الترفيهي في مقابل الصناعة الرصينة للثقافة والوعي الاجتماعي " (الطويرقي، 1997، ص.270)، فكما هو معلوم فإن النزعة الرأسمالية تجعل هدف أي مضمون إعلامي هو تحقيق الكسب المادي، وهذا التفكير البراغماتي الذي تعززه المقولة المشهورة " الغاية تبرر الوسيلة " معمول به في كثير من الفضائيات الغربية والعربية على حد سواء، وبعض القنوات الجزائرية الخاصة بدأت تسير في هذا الاتجاه نوعا ما، وقد يحتج معارضوا هذا التحليل بأن لا نزعة براغماتية في برامج القنوات الجزائرية الخاصة، وأن مضامينها الإعلامية إنما تلقى رواجاً بين الجمهور، وهي تلبي تلك الرغبات لديه فحسب.

لكن بعيدا عن أي تحليلات أو تأويلات، فلا شك أن تحرير قطاع السمعي البصري في الجزائر قد أنعش الإعلام الفضائي، وأتاح للمشاهد الجزائري عدة خيارات إعلامية من بين عشرات المؤسسات الإعلامية التي تبث عشرات البرامج المختلفة في كل المجالات.

3 - الانفتاح على الإعلام الفضائي: الدوافع والخلفيات

كان أمر تحرير قطاع السمعي البصري قضية وقت فحسب، فكل المؤشرات الداخلية والخارجية كانت توحى بذلك الانفتاح التاريخي، حيث صار بمقدور الجماهير اليوم التواصل مع مختلف القنوات الفضائية العالمية والتفاعل مع أخبارها، ولم يعد يجدي نفعا نقل وجهة النظر الحكومية فقط من خلال مضامين التلفزيون الجزائري، التي فقدت الكثير من جماهيريتها لصالح كبريات القنوات العربية ثم الجزائرية في ما بعد، وقد نقلت لجنة حماية الصحفيين عن وزير الاتصال الأسبق محمد السعيد قوله أنّ "المشكل لم يعد مطروحا بين أنصار الانفتاح في القطاع السمعي البصري ودعاة الإبقاء على احتكار الدولة، وإنما هو مختصر في جملتين: كيف نفتح ولأي غاية؟ وكيف ننظم حرية إنشاء الفضائيات والسهر على أدائها وشفافية قواعدها الاقتصادية، حتى نتجنب الاختراق الذي يتسلل من خلال الفوضى والتسرع والارتجال؟" (قوي، 2015، ص.105)، وهو التخوف الأكبر الذي ساهم في تأخير هذا الانفتاح.

ورغم كون السلطات الجزائرية قد تأخرت كثيرا في توقيف احتكارها لقطاع السمعى البصري منذ الاستقلال، إلا أن عملية "التحرير التاريخية" للقطاع يمكن إرجاعها إلى مجموعة عوامل داخلية وخارجية يمكن إيجازها في ما يلي:

3.1 – العوامل الداخلية

أ – مطالب المهنيين من صحفيين وإعلاميين وأكاديميين من مختلف المؤسسات الإعلامية والجامعية الجزائرية، بضرورة فسخ المجال أمام الخواص من أجل الاستثمار في قطاع السمعى البصري أسوة بباقي الدول العربية التي سبقتنا في هذا المجال، بل صار هذا الأمر مطلباً جماهيرياً، حتى أضحت حالة الإعلام الفضائي في الجزائر محل تنذر من طرف الصحفيين في كتاباتهم وحتى من الجمهور، لكون الساحة تضم صوت السلطة والنظام السياسى فحسب عبر قنوات التلفزيون الجزائري الخمسة (قبل إطلاق بث القناة السادسة)، ومن بين قلائل الدول التي تمنع وجود منافس خاص لها داخل البلد، لدرجة أن أصبح وصف التلفزيون الجزائري مقرونا في الكتابات الصحفية باسم "اليتيمة".

ب – حالة الاحتقان الإعلامى دفعت الكثير من الأصوات المعارضة و أعدادا كبيرة من الجزائريين للجوء إلى القنوات الإخبارية العربية وكذا القنوات الجزائرية المعارضة (مثل قناة المغاربية)، من أجل مشاهدة ما لا يمكن مشاهدته عبر القنوات الرسمية، في ظل صورة نمطية سيئة تم بناؤها عن القنوات التلفزيونية الحكومية وأنها لا تنقل الانشغالات الحقيقية لما يعيشه المواطنون، ولا تعكس الواقع الفعلي كما هو.

ج – محاولة احتواء الأصوات المعارضة التي تنتقد الأداء الحكومى لرفع انشغالاتها في الداخل عبر قنوات فضائية جزائرية خالصة، أحسن بكثير من نشر غسيلها في الخارج، مادام أن صوتها سيمر في الفضاء التلفزيوني في كل الحالات.

3.2 – العوامل الخارجية

أ – هبوب رياح التغيير السياسى على عديد الدول العربية، حيث كانت شرارة الانطلاق من الدول المجاورة لنا وهي تونس، عاملا مهما ساعد على إقناع السلطة بضرورة تحرير القطاع السمعى البصري وعدم التضييق على الشعب وإسماعه لصوت واحد فقط، وخوفا من وصول رياح "الربيع العربى" إلى الجزائر فقد بادرت السلطة بإطلاق حزمة

إصلاحات إعلامية وسياسية كبيرة، "وتنبع دواعي هذا التحول نحو السياسة الإصلاحية النوعية من ضرورة استجابة القيادة السياسية للمتغيرات الجيو-سياسية التي تحصل في المنطقة العربية، كما تعد في ذات الوقت وسيلة لصدّ المؤامرات التي تحاك ضد الدولة الجزائرية، وهو ما اعتبره المؤيدون لهذه المبادرة نقطة تحول هامة نحو المسار السياسي للدولة الجزائرية" (قوي، 2015، ص.100).

ب - سعي الجزائر إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية مرهون بمدى تقدمها في المفاوضات التي تجرى معها منذ أزيد من عقد من الزمن. ومن بين أهم شروط المنظمة التي تفرضها هي فتح مجال التعددية الإعلامية في المجال الفضائي وعدم غلقه أمام الخواص، وبالتالي فإن الجزائر ستكون مضطرة للاستجابة إلى هذا الشرط وتحرير القطاع.

بالإضافة إلى كل ما تم ذكره، فقد تكون هناك أسبابا خفية أخرى دفعت السلطة السياسية إلى ضرورة الإسراع في السماح للخواص بإنشاء قنوات فضائية.

4 - أداء القنوات الفضائية الجزائرية الخاصة ... ملاحظات تقييمية الملاحظة الأولى

كل القنوات الفضائية الجزائرية الخاصة تعمل تحت مظلة قانون الإعلام الأجنبي وليس قانون الإعلام الجزائري، وبالتالي فإنها من الناحية القانونية تعتبر قنوات أجنبية وليست جزائرية، مثلها مثل أي قناة أخرى عبر العالم ولديها مكاتب في الجزائر مثل قنوات فرنسا 24 أو البي بي سي عربية أو العربية مثلا، رغم أن الكادر البشري فيها ومضمون برامجها والجمهور الذي تستهدف كله جزائري، غير أن العبرة من الناحية القانونية بمكان البث وليس أي شيء آخر، فكل القنوات الخاصة الجزائرية حاليا تبث من عواصم عالمية متعددة (انظر التعليق رقم 04) ولا توجد أي واحدة منها تبث من داخل الوطن، حيث يتم فقط إنتاج الحصة هنا، وبعدها يتم إرسالها إلكترونيا حتى يتم بثها من مقر البث خارج الجزائر.

وقد أرجع البعض هذا السبب إلى ضبابية المشهد القانوني و عدم اكتمال النصوص التنظيمية لقانوني الإعلام والسمعي البصري، ما جعل الكثير من أصحاب

تلك المشاريع الإعلامية يشروعون في بث برامج قنواتهم انطلاقا من المدن الإعلامية في عدة عواصم عربية وغربية، والواقع يؤيد هذا الطرح، فبعدد مرور أكثر من 08 سنوات على صدور قانون الإعلام، وأكثر من 06 سنوات على صدور قانون السمع البصري إلا أن الكثير من المواد القانونية تبقى غير مفعلة في الميدان لغياب النصوص التنظيمية التي ترافقها.

الملاحظة الثانية

الترخيص تملكه خمسة قنوات فضائية فقط، وهي قنوات الشروق، النهار، الهقار (قبل أن توقف بثها)، الجزائرية، ودزاير نيوز (قبل أن توقف بثها)، وبالتالي فإن باقي القنوات الفضائية تعمل من دون ترخيص قانوني لكن بعلم السلطات في نفس الوقت، ما يجعلها تحت كف عفريت وإمكانية مطالبتها بغلق مكاتبها في الجزائر ممكنة في أي لحظة، كما حصل من قبل مع قناتي الأطلس والوطن في ما بعد.

ورغم أن السبب الحقيقي الذي جعل وزارة الاتصال تمنح الترخيص لخمس قنوات فقط غير مفهوم، فإن البعض قد أرجع السبب إلى أمور تقنية محضة (انظر التعليق رقم 05)، فقانون السمع البصري يفرض على القنوات الخاصة حتى تكون جزائرية من الناحية القانونية أن يكون مقر بثها من داخل الجزائر، وحصرها عبر المؤسسة الوطنية للبث الإذاعي والتلفزيوني (TDA)، وحسب الدكتور محمد لعقاب في حديثه لإحدى برامج التلفزيون الجزائري فإن هذه الأخيرة لا تتعدى قدرة استيعابها للبث 10 قنوات تلفزيونية فقط، وباحتساب القنوات الخمسة الحكومية، يبقى في إمكان المؤسسة أن تضمن البث لخمس قنوات أخرى فقط، ما جعل الوزارة تلجأ إلى منح التراخيص إلى القنوات الخاصة وفق هذا العدد.

الملاحظة الثالثة

مادام أن هذه القنوات تعتبر غير جزائرية من الناحية القانونية، فإن الصحفيين العاملين فيها لا يحق لهم امتلاك بطاقة "الصحفي المحترف" التي تصدرها وزارة الاتصال لفائدة الصحفيين المحترفين، لكون البطاقة توزع فقط على العاملين في المؤسسات الإعلامية الجزائرية، وهؤلاء الصحفيين يعملون لحساب قنوات أجنبية، ومعلوم أن الصحفيين الأجانب غير معنيين بهذا الأمر، وبالتالي فسيكون هؤلاء الصحفيين محرومين من مزايا هذه البطاقة التي تسهل عليهم مهامهم الميدانية في الحصول على المعلومات.

لكن مما يؤسف له أن هذه البطاقة صارت محل بزنسة كبيرة، فقد حُرِم منها صحفيون ممارسون، في حين امتلكها من لا يمارس المهنة أصلاً، وهذا بشهادة الإعلاميين أنفسهم الذين اشتكوا من الطريقة المشبوهة التي تم على أساسها توزيع تلك البطاقات.

الملاحظة الرابعة

مما يحسب لهذه القنوات أنها اهتمت أكثر بالشأن الداخلي أكثر من اهتمامها بالشأن الخارجي، فقد تضمنت شبكاتنا البرمجية نسبة كبيرة جداً من المواضيع ذات الصلة بمختلف الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها التي تخص الجزائر، أكثر من اهتمامها بالمواضيع ذات الشأن العالمي، إلا إذا كان الموضوع الدولي ذات أهمية كبيرة وله انعكاسات على البلاد بطريقة أو بأخرى، أو فرض نفسه على أجندات المؤسسات الإعلامية.

إن هذا الاهتمام المتزايد والمركز على الشأن المحلي ونقل ما يجري في الجزائري العميقة، ونقل معاناة الناس البسطاء في حياتهم اليومية هو من صميم الخدمة العمومية التي ينبغي للمؤسسات الإعلامية أن توليها أهمية كبيرة، في ظل إجماع القنوات الحكومية عن نقل يوميات المواطن البسيطة إلا في ما ندر.

الملاحظة الخامسة

استقطاب نسبة كبيرة جداً من المشاهدين الذي أدمنوا متابعة مختلف القنوات الفضائية العربية والإخبارية منها خاصة، كقناتي الجزيرة والعربية، إذ كانت الجماهير في الجزائر فيما قبل تتابع القنوات الغربية وخاصة منها الفرنسية، وهي التي كانت تصنع الرأي العام في الجزائر على حد تعبير الكاتب الصحفي المعروف سعد بوعقبة، وذلك في ظل شغور الإعلام الفضائي من قنوات إخبارية محلية، ونفور أغلبية المشاهدين من متابعة برامج قنوات التلفزيون الجزائري إلا البعض منها وخاصة النشرات الإخبارية الرئيسية، لكن مع صدور قانون السمع البصري وإتاحة المجال أمام الخواص لإنشاء قنوات فضائية، وتوالي ظهور العشرات منها، فإن الجمهور الجزائري أعاد توجيه مصدر معلوماته من القنوات الغربية والعربية إلى القنوات الفضائية المحلية، التي اهتمت بالشأن المحلي كثيراً، وأشبع جزء من رغبات المشاهدين.

الملاحظة السادسة

الكثير من تلك القنوات لم تقم بدراسة جدوى اقتصادية أو إعلامية، أو دراسة مردودية القناة وما يمكن أن تقدمه أو تضيفه إلى المشاهد الجزائري، مما جعل الارتجالية والتسرع يرهن مصير العديد من تلك القنوات، إذ اختفى العديد منها بعد فترة وجيزة من بداية بثها، وذلك لقلة مواردها المالية من عائدات الإشهار، حيث لم تستطع الصمود أكثر أمام منافسة قوية بين عشرات القنوات، بالإضافة إلى تكاليف البث المترفعة التي تبلغ حوالي 20 ألف دولار شهريا على أقل تقدير لصورة وصوت متوسطين من حيث الجودة، ناهيك عن مصاريف العمال الشهرية وتكاليف اقتناء الأجهزة وغيرها من المصاريف الأخرى، لتضمن بذلك البقاء والنجاح، إذ "لا يقاس النجاح الإعلامي في عصر العولمة بالقيمة المضافة في المجال الثقافي والمعرفي وبالمنفعة الاجتماعية فقط، بل يقاس بالعائد التجاري أيضا، وجعلت هذه الحقيقة القنوات التلفزيونية والمحطات الإذاعية تخوض رهان وجودها في تمويلها" (إسماعيل، 2012، ص.53).

ومما زاد في الوضعية المالية الصعبة للعديد من تلك القنوات هو فترة "التقشف" التي مرت بها البلاد، حيث اضطر الكثير من المعلنين إلى تقليص ميزانية إعلاناتهم الممنوحة لوسائل الإعلام، ما انعكس سلبا على إيرادات بعض القنوات، وإن كان هذا التأثير متفاوتا فيما بينها لكن "الأزمة" قد مست الجميع.

الملاحظة السابعة

أكثر القنوات نجاحا من كانت امتدادا لجرائد ورقية في الأصل، حيث مكنتها خبرتها في تسيير المؤسسات الإعلامية من اقتحام ميدان الإعلام الفضائي بقوة رغم أنها تجربة جديدة، على عكس الكثير من القنوات التي لم تكن لها تجربة سابقة في الميدان الإعلامي، ورغم كون ذلك ليس عاملا وحيدا في تحقيق النجاح من عدمه، إلا أنه يعتبر أحد العوامل المهمة في تحقيق ذلك، حيث مكنتها شهرتها السابقة في الصحافة المكتوبة من صنع اسم لها في مجال السمع البصري.

الملاحظة الثامنة

تعتبر الكوادر الإعلامية من صحفيين ومذيعين ومحررين ومراسلين، المورد البشري الهام في أي مؤسسة إعلامية تصبوا إلى تحقيق اسم لها في عالم تشهد سماؤه انتشارا كبيرا للفضائيات، لذلك فليس الإعلامي أو الصحفي مجرد عامل في المؤسسة الإعلامية يظهر على الشاشة ليشاهده الجمهور، وإنما الإعلامي هو فاعل مهم وقوي له شروط وخصائص تميزه عن غيره. (عشاش، 2015)

وعملية انتقاء الصحفيين لتصدر الشاشة ليست شيئا ثانويا في عمل الفضائيات، إذ بهم تكسب المؤسسة الإعلامية شهرة إعلامية من خلال الكاريزما التي يتمتع بها مقدموا البرامج، لذلك فقد عمدت القنوات الجزائرية إلى انتقاء المواهب الشابة التي أثبتت نجاحها الكبير رغم أن الكثير منها لم يسبق لها خوض أي تجربة إعلامية من قبل، في حين هناك تساؤلات تطرح على المعايير التي تم بناء عليها اختيار البعض الآخر، ممن لا يجيد حتى النطق الصحيح للغة العربية، أو بسبب الهندام أو تسريحة الشعر التي يظهرون بها في الشاشة.

وفي العادة "هناك ثلاثة أساليب توظيف في هذا المجال (عزي وبومعيزة، 2010، ص.158):

- أ – توظيف الصحفيين الجدد الذين تلقوا تعليما أكاديميا، ويفترض فيهم معرفة مبادئ الصحافة وفلسفتها وتقنيات التحرير بالإضافة إلى الثقافة العامة.
- ب – توظيف صحفيين جدد الذين تلقوا تعليما في الفروع المعرفية الأخرى كالاقتصاد وعلم الاجتماع وعلم النفس والقانون والعلوم، الخ...، ولكن قد تتوفر فيهم الموهبة اللازمة للعمل الإعلامي، ثم يتعلمون تقنيات التحرير الصحفي في ميدان العمل.
- ت – وأخيرا، توظيف الصحفيين الذين لهم تجربة سواء في الصحافة الجهوية (وهو تقليد معمول به في بريطانيا مثلا) أو في عناوين منافسة (نظرا لكفاءاتهم أو لجمهورهم).

الملاحظة التاسعة

من سلبيات القنوات الجزائرية استخدامها العامية على حساب اللغة العربية الفصحى في كثير من برامجها، بل بعض البرامج تطغى عليها العامية بدرجة كبيرة جدا،

وخاصة منها البرامج الشبابية، رغم أن الاهتمام باللغة وتوسيع دائرة انتشارها يعتبر من أبرز مهام وسائل الإعلام على اختلاف أنواعها، وأحيانا تلجأ بعض القنوات لاستعمال العامية من أجل تقديم الإثارة أكثر وتقريب المعنى المقصود من الجمهور.

وقد لجأت قناة "الجزائرية وان" ذات مرة إلى تقديم نشرات إخبارية بالعامية لأول مرة في الإعلام الفضائي الجزائري، رغبة منها ربما في الوصول إلى أكبر قدر من الجمهور الأمي الذي لا يحسن اللغة العربية، لكنها في المقابل قوبلت باستهجان كبير لأنها تسوّق للعامية على حساب اللغة الأم في تقليد غريب وغير معهود.

الملاحظة العاشرة

بعض البرامج التلفزيونية تعتبر محاكاة لبرامج أجنبية عربية وأخرى غربية، وبعضها مستنسخ من برامج قنوات جزائرية أخرى منافسة لها، وبقدر ما قد تلقى هذه البرامج من نجاح، بقدر ما تعكس من ناحية أخرى ضعف إنتاج وإعداد البرامج المتميزة لبعض القنوات الفضائية.

إن الفضائيات الجزائرية و"الفضائيات العربية في عصر تكنولوجيا الاتصال تواجه تحديات كثيرة وعلمها أن تعي تماما الدور الذي ينبغي أن تلعبه خلال هذه المرحلة، لا بد من إحداث تطوير في مضمون وشكل البرامج التي تبثها حتى تستطيع الاحتفاظ بجمهورها وإشباع احتياجاته المتنوعة الأمر الذي قد يغنيه عن متابعة الفضائيات الغربية" (عبد الباسط، 2012، ص.62)، ولا يتأتى هذا الشيء إلا بإنتاج برامج ذات جودة تستقطب اهتمام الجمهور المحلي، وليس إعادة إنتاج واستنساخ برامج متشابهة بمسميات مختلفة.

الملاحظة الحادية عشرة

مما يحسب لبعض القنوات حسن اختيار ضيوف البرامج وخاصة الحوارية منها، إذ تعكس تيارات فكرية مختلفة تنقل وجهات نظر متعددة، في حين أساءت بعض القنوات لنفسها باستضافة بعض الضيوف غير الأكفاء في برامج تستدعي وجود محللين وخبراء خاصة في بعض المواضيع العميقة والمعقدة.

الملاحظة الثانية عشرة

يبدو أن هناك هامشا للحرية كان متاحا للقنوات الفضائية للحديث في مختلف المواضيع خاصة منها ذات الطابع السياسي، وقد تم إنتاج وإعداد عدة حصص تلفزيونية لاقت استحسانا كبيرا بين المشاهدين للجرأة التي تميزت بها في طرحها الإعلامي لتلك المواضيع، لكن في المقابل دفعت بعض القنوات الثمن غالبا بتوقيف برامجها الأكثر متابعة مثلما حدث مع توقيف بث حصة "هنا الجزائر" لقادة بن عمار الذي كان يبث عبر قناة "الشروق نيوز"، الذي تميز بسقف عال نوعا ما من الحرية، وامتد التوقيف حتى للحصص الدينية مثلما حدث مع حصة "إنصحوني" للشيخ شمس الدين الذي كان يبث عبر قناة "النهار".

إن تطور الاعلام الفضائي في الجزائر يبدأ من خلال توسيع هامش الحرية المتاح، فبما "أن وسائل الإعلام مكان تجري فيه النقاشات والمناظرات، فمن الضروري السماح لها بأن تستضيف النقاشات وان تحتوي المعلومات من دون أي رقيب من أي حزب أو أي حكومة، لهذا السبب نجد هذا الكم من المقاومة لدى المجتمع الإعلامي لأي محاولة تقضي بتنظيمها والتأكد من أنها تتصرف بطريقة مسؤولة" (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، 2008، ص.35).

الملاحظة الثالثة عشرة

بسبب الكم الكبير للفضائيات الجزائرية التي ظهرت صار صعبا التحكم في ما تبثه من مضامين مختلفة، وقد أتاح غياب الضبط في تمادي بعض البرامج التلفزيونية في السب والشتم والقذف تحت مسمى حرية التعبير خاصة في البرامج الترفيهية، في حين تخطت برامج أخرى كل الأعراف والقيم والأخلاقيات المجتمعية ببثها -أحيانا - مضامين تغل بالذوق العام للمجتمع، كما حدث مع البرنامج الصباحي لقناة "الشروق تي في" حينما تمت استضافة امرأة تدعي مداواة المرضى المصابين بفيروس كورونا من خلال "الشمة"، وقد أوقعت مقدم الحصة في حرج كبير من حيث لا يدري وصار محل تهكم في مواقع الشبكات الاجتماعية حينما جرب تلك المادة بإدخالها في أنفه باستخدام أصبعه على الهواء مباشرة !!

الملاحظة الرابعة عشرة

حادث بعض القنوات عن مهمتها الأصلية في تنوير الرأي العام الوطني بما يدور حوله من أخبار وتثقيفه ونقل همومه وانشغالاته و صوته، إلى الاهتمام بأمور أخرى خارج نطاق العمل الإعلامي المتعارف عليه، حيث أصبحت منبرا لمهاجمة من يختلفون معها في الرأي والانتقام من الأشخاص المغضوب عليهم من السلطة وتآليب الرأي العام ضده.

إنه رغم كل الايجابيات الكثيرة التي برزت مع ظهور هذه القنوات الفضائية إلا أن التلفزيون الجزائري المملوك للدولة ورغم الصورة النمطية التي لدى الجمهور عنه، يبقى في مجال احترام أخلاقيات المهنة أحسن بكثير من بعض القنوات الخاصة التي تفننت في تلميع جهات مسؤولة في الدولة وفي تسليط سوط النقد غير البناء على بعض الشخصيات والمؤسسات الأخرى.

الملاحظة الخامسة عشرة

الشعبوية في الخطاب الديني الذي تبثه بعض القنوات من خلال بعض البرامج الدينية من خلال استضافة بعض أشباه المشايخ والدعاة الذين ميعوا الدعوة الإسلامية بكلامهم خارج النص والمألوف بطريقة تهكمية وتهريجية أحيانا لا يصلح المعنى، ويستغل أصحاب تلك القنوات هذا النوع من الدعاة من أجل استقطاب المشاهد أكثر منه من أجل تفقيهه في دينه ودنياه، بل -أكاد أجزم - أن كثيرا من المشاهدين يستمتعون بالضحك والترفيه من خلال تلك البرامج الدينية أكثر من رغبتهم في التعلم والتفقه في الدين.

الملاحظة السادسة عشرة

غياب سلطة ضبط السمع البصري أو تحريكها المتأخر إزاء عديد البرامج التي يتم بثها في مختلف القنوات، على غرار البرامج الفكاهية والترفيهية، إذ يتم التعدي أحيانا على خصوصيات الأشخاص وإثارتهم فوق الحد المعقول دون الالتزام بالحد الأدنى من أخلاقيات العمل الإعلامي، بل وصل ببعض البرامج أن استغلت ظرف "جائحة كورونا" للاستهزاء بالناس وتخويفهم من خلال اصطيداد "ضحية" في الشارع وإيهامه بأنه مصاب بفيروس كورونا، من خلال ارتداء طاقم البرنامج ملابس الوقاية الخاصة بالأطقم الطبية مع وجود سيارة إسعاف.

إنه أمام تفشي هذا النوع من البرامج التي تدعي الترفيه، كان لزاما على سلطة ضبط السمعي البصري التحرك كذلك بنفس السرعة التي تتحرك بها إذا ما تجاوزت برامج أخرى الحد المسموح لها في التعليق السياسي.

خاتمة

بعد مرور أزيد من ست سنوات على صدور قانون السمعي البصري في الجزائر، لا تزال الآراء متباينة حول هذا الانفتاح الإعلامي بين متفائل ومتشائم، وبالرغم من أن مخاوف المتشائمين من التأثيرات السلبية الكبيرة المحتمل وقوعها نظير هذا الانفتاح الإعلامي قد تبددت قليلا، إلا أنه في المقابل وبعد أن انتعشت الساحة الإعلامية بهذا الكم الكبير من الفضائيات فإن المشاهد الجزائري صار له متنفسا يرى من خلاله الجزائر العميقة.

في كل الحالات لا شك أن هذه التجربة الإعلامية الجديدة لازالت في مهبها وتحتاج إلى مزيد خبرة من أجل تطوير قدراتها وإثبات ذاتها ومهنتها، وإتاحة الفرصة لجميع التوجهات لممارسة حقها في الإعلام و"تغطية برامجها ونشاطاتها ونقل وجهة نظرها للرأي العام، وأن تكون متاحة أيضا أمام كل التيارات الفكرية والثقافية الهادفة إلى فتح آفاق التجديد والحداثة وممارسة النقد البناء" (كنعان، 2015، ص.151)، وفق ما تمليه عليها أخلاقيات الممارسة الصحفية وضميرها المهني.

التعليق رقم 01: القانون رقم 04-14 التعلق بالنشاط السمعي البصري مؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1435 الموافق 24 فبراير سنة 2014.

التعليق رقم 02: بعض الباحثين الإعلاميين يعتبرون حرب الخليج الثانية بين العراق والكويت أول حرب في التاريخ يتم نقل مجرياتها على الهواء مباشرة.

التعليق رقم 03: كثير من النقاد الإعلاميين يعتبرون ما يقدمه التلفزيون الجزائري بأنه خدمة حكومية وليس خدمة عمومية كما يفترض أن يكون، وذلك بسبب طغيان الأخبار الحكومية على مجمل مضامينه الإخبارية.

التعليق رقم 04: قناة الوطن مثلا كانت (قبل إغلاقها) تبث عبر دولة قبرص، وقناتي النهار والشروق تبثان من المدينة الإعلامية بالعاصمة الأردنية عمان.

المصادر والمراجع

- إسماعيل، بشرى جميل. (2012). الإبداع الإعلامي في الفضائيات العربية، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع.
- الحضيف، محمد بن عبد الرحمن. (1998). كيف تؤثر وسائل الإعلام؟ دراسة في النظريات والأساليب، جدة: مكتبة العبيكان.
- الطويرقي، عبد الله. (1997). صحافة المجتمع الجماهيري: سوسيولوجيا الإعلام في مجتمعات الجماهير، الرياض: مكتبة العبيكان.
- النعيمي، مريم عبد الله. (2005). الإعلام فوق رمال متحركة، بيروت: دار ابن حزم.
- شطاح، محمد. (2007). الإعلام التلفزيوني: نشرات الأخبار المحتوى والجمهور، الجزائر: دار الكتاب الحديث.
- عبد الباسط، محمد ناصر. (2012). الإعلام الفضائي والهوية الثقافية، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- عزي، عبد الرحمن و بومعيزة، السعيد. (2010). الإعلام والمجتمع: رؤية سوسيولوجية مع تطبيقات على المنطقة العربية والإسلامية، الجزائر: دار الورسم للنشر والتوزيع.
- عزي، عبد الرحمن وآخرون. (2004). العرب والإعلام الفضائي، سلسلة كتب المستقبل العربي. العدد 34، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- عشاش، نورين. (ماي 2015). التأهيل العلمي والتدريب المهني للكوادر الصحفية وأثرهما في تحسين مخرجات المؤسسات الإعلامية: الفضائيات الجزائرية الخاصة أنموذجا، في الملتقى الوطني: "واقع الموارد البشرية في ظل التحديات الراهنة: المؤسسة الجزائرية أنموذج، قسم العلوم الاجتماعية جامعة ابن خلدون تيارت (الجزائر).
- قوي، بوحنينة. (2015). فتح القطاع السمعي البصري بالجزائر: الضوابط القانونية والممارسات الميدانية. مجلة الإذاعات العربية. العدد 4، 2015.
- كنعان، علي. (2015). الرأي والرأي الآخر في الإعلام، عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع.
- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. (مارس 2008). البرنامج الدولي لتنمية الاتصال، مؤشرات تنمية وسائل الإعلام: إطار لتقييم تنمية وسائل الإعلام. الدورة 26.
- ميلور، نهى. (2012). الصحافة العربية الحديثة: المشكلات والتوقعات، الرياض: مكتبة العبيكان.